الحركة الاسلامية و الحكومة الاسرائيلية : هل حانت لحظة المواجهة التي طال انتظارها

23-5-2003

وكانت الحكومة الإسرائيلية تنظر إلى الحركة الاسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح أنها التهديد الأكبر والقنبلة الموقوتة في فلسطين المحتلة عام 48 لدرجة أن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين وصفهم بانهم بؤرة إرهاب مخيفة. وقد جاءت الحكومة اليمينية برئاسة شارون لتعلن ما يشبه الحرب الباردة على الحركة فبدأت باغلاق مؤسساتها الخيرية ومنعت الشيخ رائد صلاح و قادة

بقلم وسام عفيفة

مواد ذات علاقة

الحركة الإسلامية في فلسطين تدفع ضريبة استحقاقات زيارة باول إلى المنطقة!

لم تكن الاجراءات الإسرائيلية الأخيرة ضد الحركة الإسلامية إلا حلقة من سلسة طويلة من المضايقات و الملاحقات التي اتخذت اشكالا مختلفة على مدار السنين. وكانت الحكومة الإسرائيلية تنظر إلى الحركة الاسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح أنها التهديد الأكبر والقنبلة الموقوتة في فلسطين المحتلة عام 48 لدرجة أن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين وصفهم بانهم بؤرة إرهاب مخيفة. وقد جاءت الحكومة اليمينية برئاسة شارون لتعلن ما يشبه الحرب الباردة على الحركة فبدأت باغلاق مؤسساتها الخيرية ومنعت الشيخ رائد صلاح و قادة الحركة الاسلامية من السفر خارج البلاد و منعت بعضهم من الوصول إلى المسجد الاقصى . كما حاول كثير من الوزراء و قادة الاحزاب السياسية و نشطاء اليمين إخراج الحركة من القانون عبر تقديم عرائض للنيابة العامة

* لماذا الاعتقالات الآن ؟!

تحاول مختلف الأوساط الأمنية والسياسية في اسرائيل أن تضفي على الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر كثير من التهم و الدعاوى لإيجاد مبرر قانوني لتوجيه ضربة قوية لها و تقويض بنيتها التحتية, وكان أبرز ما حاولت حكومات اسرائيل المتعاقبة إلصاقه بها هو العلاقة مع حركة حماس في الضفة الغربية و قطاع غزة، غير أنها لم تنجح في إيجاد دليل دامغ, فاستدارت نحو المؤسسات الخيرية التي تديرها الحركة و اتهمتها بأنها تقف وراء إمداد عائلات الفدائيين بالمال, وهو الأمر الذي نفته الحركة تماما, كما لم تستطع المخابرات الاسرائيلية "الشاباك" تدعيم هذه الاتهامات, فقامت بإغلاق هذه المؤسسات متجاوزة القانون بشكل فاضح. أما لماذا كانت هذه الحملة من أكبر الحملات ضد الحركة الإسلامية، فهناك أجوبة عديدة يجيب الصحفي الاسرائيلي عاموس هرئيل عن بعضها في مقالة له - وهو بالتأكيد ينقل وجهة نظر أجهزة الأمن الاسرائيلية-، حيث يذكر أن "أحد الأسباب الرئيسية تتمثل في ازدياد عدد العرب الإسرائيليين المطرد (ومن ضمنهم عدد غير قليل من نشطاء الحركة الذين جرى اعتقالهم منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية

بتهمة الضلوع في هجمات مسلحة). وخلافا لما كان عليه الحال في السابق، لم يعد الحديث يدور عن مجرد "ناقلي" منفذي هجمات (إلى أهدافهم داخل الخط الأخضر..)، اعتقدوا بحسن نية، إنهم يساعدون عمالا يمكثون بدون تصريح في اسرائيل، بل ويساعدون متهمين خططوا لتنفيذ هجمات انتحارية بإيعاز من حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، أو قاموا بجمع معلومات استخبارية لصالح منظمة "حزب الله" اللبنانية".

ويضيف: "وهناك تعليل آخر أكثر أهمية يتمثل في الجانب المالي، وكانت اسرائيل قد منيت حتى الآن بالفشل في محاولاتها وجهودها الرامية إلى سد قنوات المساعدات المالية المتدفقة من الخارج.. وبحسب ما اتضح فقد شكل "عرب اسرائيل" قناة مركزية لنقل هذه الأموال. وتعتقد محافل أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية أن النجاح في سد وإقفال مصادر التمويل، فإن هذا من شأنه أن يصعب على رجال حركة "حماس" تجنيد المزيد من الانتحاريين وممارسة التحريض لدى الجمهور الفلسطيني وشراء الوسائل القتالية لمقاومة اسرائيل". وقد صرح مصدر قضائي رفيع أنه يعتقد أن النيابة العامة الاسرائيلية سوف تواجه صعوبات جمة في محاولتها لإدانة قادة الحركة الاسلامية بتهمة " نقل أموال لأغراض إرهابية". إذ سيتعين على النيابة العامة اثبات أن "أموال دعم الأرامل والأيتام" التي توزعها الحركة الاسلامية لم تكن بمثابة "صدقات" فقط، وإنما ساهمت فعليا في تشجيع ودعم "الارهاب"، وهذه لن تكون مهمة سهلة.

*خارج القانون

ومسألة إخراج الحركة من القانون كانت دائما على جدول أعمال الحكومة, حيث إن أحزابا و شخصيات متنفذة في الحكومة بذلت جهدا جبارا لترجمة هذه القضية على أرض الواقع. وقد عبر جهاز مخابرات "الشاباك" قبل سنتين عن تأييده لمثل هذه الخطوة، لكنه جرى تجميدها. ومن المحتمل أن يتم في نهاية المطاف اللجوء إلى خطوة وسط، على شاكلة إخراج الجناح الشمالي للحركة فقط عن القانون، أي الجناح الذي يتزعمه الشيخ رائد صلاح.

عمر مطلب إخراج الحركة الاسلامية عن القانون مثل عمر الحركة نفسها. خلال العقدين الماضيين، منذ أن شكل الشيخ عبد الله نمر درويش في كفر قاسم فرعها الأول، عكفت أطراف في اليمين على طرح الموضوع بين الحين والآخر. ومطلب إخراج الحركة عن القانون أخذ يتعزز منذ اندلاع الانتفاضة، خصوصا مع إكثار الشرطة و"الشباك" من الإدعاء بمشاركة أعضاء الحركة الاسلامية في العمليات الفدائية، هذا رغم عدم اثبات وجود علاقة رسمية بين الحركة ومثل هذه الأعمال. ولكن النقاش الجماهيري حول إخراج الحركة الاسلامية عن القانون كان يختفي ويتلاشى بنفس السرعة التي كان ينبعث بها.

في الأسبوع الماضي وبعد المؤتمر السنوي الذي تعقده الحركة في 20 أيلول في ملعب كرة القدم التابع لمدينة أم الفحم تحت شعار "الأقصى في خطر" تعالت مرة أخرى أصوات منادية بإخراج الحركة عن القانون. وحسب نبأ نشر في صحيفة "معاريف" وتناقلته وسائل الإعلام الالكترونية من دون أن يتم نفيه، يظهر أن "الشباك" وديوان رئيس الوزراء قد غيرا موقفهما من المسألة، جهاز الأمن العام (الشباك) الذي وقف في السابق على رأس المعارضين لتحويل الحركة الاسلامية إلى كيان غير قانوني، يوصي الآن أمام شارون بأن يقوم بإخراج الحركة عن القانون. ويبدو أن شارون من ناحيته قد تبنى هذا الاقتراح خلافا لما فعله كل من سبقوه في المنصب..

وبما أن وزارة العدل وديوان شارون يرفضان الخوض في المسألة، فإنه من الصعب الوقوف على نوايا القيادة السياسية عند الحديث عن إخراج الحركة الاسلامية خارج القانون. فهل ينوون إخراج الجناح الجنوبي "المعتدل" من الحركة والممثل في الكنيست أيضا، أم سيكتفون باخراج الجناح الشمالي "الراديكالي" الذي يرأسه الشيخ رائد صلاح؟، "دولة اسرائيل" يقول الباحث الاسرائيلي الدكتور اسحق ريتر "تقف اليوم أمام معضلة واجهتها انظمة عربية في السابق، وإخراج الحركة الاسلامية عن القانون هو مثابة السير في الطريق الأسهل الذي ستكون إحدى نتائجه توجه قسم من أفراد الحركة إلى "العمل الارهابي" كما حدث مع تجربة الدول العربية، وأنا أفضل أن تختار اسرائيل الطريق الصعب ولكن الأكثر صحة". ريتر يقترح أن تعزز اسرائيل من الرقابة على الحركة، وأن تطبق عليها كل القوانين الموجودة رغم صعوبة هذه المهمة. والدكتور ريتر يقف على رأس مشروع دراسي في معهد ترومان في الجامعة العبرية بعنوان "عرب ويهود في اسرائيل - تقديرات الوضع والبدائل المستقبلية"، وتقديره هو أن الحركة لا تسير في طريق الجهاد إل أانها تتبنى نهج الدعوة على طريقة الحركة الاسلامية في مصر وأوروبا وأمريكا حيث يعملون على توسيع صفوف الحركة وإقامة بنيتها التحتية. والحركة الاسلامية في اسرائيل لا تتطرق إلى مرحلة الجهاد التي تتلو مرحلة الدعوة، بعد أن تكون الحركة قد جمعت قواها الكافية لذلك. محاربتهم بالقانون غير ممكنة لأنهم يحرصون على القانون ويسعون إلى عدم تجاوز الخطوط الحمراء. إلا أن الكيان الإسرائيلي يدرك في المقابل أن الحركة الإسلامية هي حركة "راديكالية" (حسب زعمه) ذات تطلعات بعيدة المدى. ريتر يقترح على الدولة حل المعضلة من خلال وضع خطوط حمراء واضحة واتخاذ بعض الخطوات الايجابية في الوقت نفسه، مثل مشاركة الدولة في المشاريع الاجتماعية التي تقيمها الحركة أو في إعمار وبناء المساجد.

إخراج الحركة عن القانون سيؤدي إلى انهيار شبكة الرفاه الاجتماعي البديلة التي أقامتها الحركة، الأمر الذي سيزيد من الضائقة الاقتصادية في أوساط السكان العرب ويزيد من الشعور بالنفور والقطيعة تجاه الكيان. الضرر سيكون أيضا في مجالين مختلفين : في العالم العربي الاسلامي سينظرون إلى ذلك باعتباره إعلان حرب على الإسلام كله، أما داخليا فسيؤدي إلى قضم طابع الدولة الديمقراطي. "عندما تقوم باخراج حركة اسلامية تحترم القانون وتمثل 20 في المائة من السكان العرب خارج القانون، فأنت تتخذ خطوة سيئة جدا ستكون مثابة سابقة خطيرة جدا" يقول ريتر.الدكتورة سارة اوستسكي لازر تعبر عن توقعات أقل تكدرا. لازر تدير المركز اليهودي العربي للسلام في جفعات حبيبة، وتقدر بأن قيادة الحركة الاسلامية ستحاول مواصلة العمل في إطار القانون حتى بعد إخراجها عن إطاره، ذلك لأنها لا ترغب بالتنازل عن مراكز القوة التي حازتها خلال السنين وستواصل المشاركة في اللعبة تحت أسماء وأقنعة أخرى. والخطر الكبير ينبع حسب رأي لازر من تلاشي الخط الأخضر بصورة متزايدة، والمقصود هو أن إخراج الحركة عن القانون سيزيل العائق الرئيس الذي يفصل بين أغلبية مؤيدي الحركة وبين الذراع العسكري لحماس تماما مثلما يحدث مع المستوطنين.

*تواطؤ النظام القضائي

رغم ما يشاع في اسرائيل أن النظام القضائي مستقل و لا يخضع لنزوات ورغبات السياسيين, إلا أنه يمكن اعتباره صحيحا في حال تطبيق القانون على اليهود و ليس الفلسطينيين, فهناك عشرات بل مئات الحالات التي تثبت بأن القضاء الاسرائيلي كان أسيرا لقرارات سياسية, فالاعتقال الإداري لا يشك أحد من القضاة أنه يخالف القانون الدولي، ومع ذلك فإن القضاة يخضعون لرغبات السياسيين، يحولون آلافاً من الفلسطينيين إلى السجون بدون محاكمات.

وهناك أيضا مثل فاضح وهو تورط المحكمة العليا الاسرائيلية في السماح لجيش الاحتلال باستخدام أسلحة محرمة ضد الفلسطينيين مثل القذائف المسمارية. و بعد اعتقال قيادات الحركة الاسلامية بساعات كان عدد من القضاة الاسرائيليين يصرحون بأنه توجد أدلة متوافرة تدين الحركة الاسلامية بالتعامل مع منظمات معادية. ورجحت تقديرات مصادر في الأجهزة الأمنية والقضائية الإسرائيلية بحذر، أن هناك أدلة كافية ضد قادة الحركة الإسلامية المعتقلين، وعلى رأسهم رئيس الحركة، الشيخ رائد صلاح، لمحاكمتهم بشبهة الاتصال بمنظمات معادية. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن التحقيقات التي بدأت بعد حملة الاعتقالات ستستمر وقتًا ما، وسيتم تقديم لائحة الاتهام ضد المعتقلين خلال أسابيع، وفق ما ذكرته مصادر أمنية اسرائيلية . وكتبت القاضية في قرارها أن حجم النشاطات التي قامت بها الحركة الإسلامية تصاعد في السنوات الأخيرة. وقالت ان الشرطة بدأت بمعالجة الموضوع منذ آذار 2001. وأضافت: إن التحقيق في القضية معقد بطبيعته، وأنه تم استكمال جمع الأدلة في الآونة الأخيرة فقط. ونوهت إلى أن المقصود عملية غسل للأموال، يبدو أنه تم تنفيذها بشكل منظم، وأن من شأن أي بديل للاعتقال أن يؤدي إلى تشويش التحقيق وإخفاء أدلة؛ ولذلك، يجب تمكين الشرطة من استكمال تحقيقها في وقت يتواجد فيه الشيخ رائد في السجن.

وادعى الرائد عِـران كـَمين، من وحدة الشرطة القطرية للتحقيق في أعمال الغش والخداع، أن "المشتبه بهم تورطوا في نشاطات مالية محظورة". وقال "لقد حصلوا على أموال من صناديق دعم تابعة لحركة حماس، وحولوها لاستغلالها في البنية الاقتصادية المدنية لحماس. وقد تم تحويل هذه الأموال إلى جمعيات ونشاطات وتنظيمات لها علاقة بحماس، في البلاد وفي الخارج. لقد أعدّت هذه الأموال لخدمة البنية المدنية لحماس، التي تشكل أرضية خصبة للنشاطات المعادية لإسرائيل - حيث تقوم بتجنيد الانتحاريين ودعم عائلاتهم بعد تنفيذ العمليات. وتوجد بين تلك التنظيمات تنظيمات تم إخراجها عن القانون الإسرائيلي".

وأكد محامو صلاح لدى سماعهم هذه التصريحات، أنها سياسية موجهة إلى الصحفيين الذين تواجدوا داخل القاعة. وقد بدأ النقاش في قضية الشيخ رائد صلاح بالاستماع إلى أقوال المرافعين عنه، الذين ادعوا أن القاضية، عِدنا بكشتاين، التي وقعت أمر الاعتقال ضد الشيخ رائد صلاح قبل أكثر من شهر (في الأول من نيسان/أبريل)، لا يمكنها أن تتولى رئاسة الجلسة والنظر في طلب تمديد الاعتقال. وصاحت القاضية بالمحامي توفيق جبارين، أحد المرافعين، وكتبت في محضر الجلسة: "كل ما يفعله المحامون إنما يهدف إلى تأخير النقاش. لقد تحدد النقاش للساعة الثالثة بعد الظهر، وقد مضى الآن ساعتان على هذا الموعد، حيث تطرح ادعاءات يعرف طاقم المرافعين الجواب عليها. فالمحكمة التي تناقش طلبات تمديد الاعتقال هي ليست تلك التي ناقشت الأدلة الأولية. إنني أرفض الادعاء بأنه لا يمكنني أن أكون القاضية التي تترأس هذه الجلسة".

* شوكة في حلق اسرائيل

يتحدر الشيخ رائد صلاح محاجنة، 50 عاما، من عائلة مسلمة نحافظة، كثيرة الأولاد، من أم الفحم. والده (توفي بعد اعتقاله بيوم واحد) متقاعد من الخدمة في الشرطة، التي يخدم فيها حاليا اثنان من أشقاء الشيخ رائد. في السبعينات، حيث كان في سن الشباب، أشهر الشيخ رائد توبته الى الله. وفي مقابلة ادلى بها لصحيفة "هآرتس" قبل عدة سنوات روى الشيخ، أن جدلا نشب بين أصدقائه حول وجود الله أدى إلى تحفيزه نحو قراءة كتب الشريعة الاسلامية. وأضاف:

إن التوبة والبحث عن جذوري وعن هويتي لم يكن لهما صلة بأحداث سياسية معينة.. في العام 1980، أنهى الشيخ رائد دراسة الشريعة الاسلامية في كلية الشريعة بمدينة الخليل. في أوائل الثمانينات انضم رائد إلى الحركة الأسلامية التي أسسها الشيخ عبد الله نمر درويش، والتي كانت نواة مؤيديها من سكان كفر قاسم وباقة الغربية والطيرة وقلنسوة وام الفحم. وقد ساهمت النشاطات الاجتماعية للحركة في ام الفحم في شق الطريق أمام فوز الشيخ رائد برئاسة بلدية المدينة عام 1989.

اعتاد رائد صلاح على تفسير سر نجاح الحركة الاسلامية في مدينته وأماكن أخرى بالنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها وليس نتيجة لمواقف سياسية، حيث عمل متطوعون من اعضاء الحركة لصالح المجموع، واقيمت روضات للاطفال وبنيت عيادات ومكتبات ومساجد . أصبح الشيخ رائد منذ انتخابه لرئاسة بلدية ام الفحم واحدًا من أبرز المتحدثين باسم الجماهير العربية في فلسطين المحتلة عام 48 وخاض صراعات في جبهات عديدة ضد المؤسسة الرسمية فيها. وفي السنوات الاخيرة جعل من نداء "الاقصى في خطر" شعارًا لحركته، وقام بجمع التبرعات لإعادة إعمار "المصلى المرواني" في الحرم القدسي الشريف وترميم العديد من الاماكن الاسلامية المقدسة، كما شرع بتنظيم "مهرجانات" تحت نفس الشعار (الأقصى في خطر)، تستقطب سنويا عشرات الآلاف إلى ملعب كرة القدم في ام الفحم حيث تقام هذه المهرجانات كل عام. وليس غريباً أو مفاجئاً أن نسمع على لسان شخصية عامة عربية، وقد يكون نصرانيا أوشيوعي

الحركة الإسلامية في فلسطين تدفع ضريبة استحقاقات زيارة باول إلى المنطقة!

14-5-2003

وتتزامن هذه الحملة مع زيارة وزير الخارجية الأمريكية للمنطقه لدعم استحقاقات المرحلة, إذ يبدو أن حظ الصحوة الاسلامية من هذه الاستحقاقات دفع الضريبة الكاملة لتمرير المخطط السلطوي الساعي لاجهاض القضية الفلسطينية وعلى رأسها مسألتي اللاجئين والأقصى المبارك

1- داهمت قوات كبيرة زاد عددها عن الألف جندي من الوحدات الخاصة قبيل فجر هذا اليوم وأشرف عليها مدير عام الشرطه " أهرونشكي " ورئيس الشاباك " آفي ديختر بيوت " مجموعة من أبناء الحركة الاسلامية واعتقلتهم بطريقتها الهمجية المعهودة على سلوكياتهم وتصرفاتهم, وقد اعتقلوا فضيلة الشيخ رائد صلاح حفظه الله تعالى بشكل ينم عن هبوطهم السلوكي والأخلاقي حيث اعتقلوه وهو يرقد إلى جانب والده الذي ابتلاه الله بمرض عضال حيث يعاني سكرات الموت, وذلك في مستشفى الخضيرة ثم اقتادوه إلى مكتبه ومن ثم إلى بيته وقامت هذه القوات بمداهمة بيوت الاخوة الأكارم : عبد النصر خالد , وحازم اسماعيل , وعبد المجيد محمد , وسحين رشيد , وجمال رشيد , ومصطفى غليون والشيخ محمود ابو سمره , والمحاسب خالك ابراهيم ابو شقرة , وتوفيق عباد اللطيف من ام الفحم , والسيد علي ابو شيخه

والمحاسب نور جزماوي من قرية عاره والسيد ابو موسى من قرية الفريديس ... وقد قامت السلطه بمداهمة مؤسسات الأقصى والاغاثة الانسانية في مدينة ام الفحم .

2- وتتزامن هذه الحملة مع زيارة وزير الخارجية الأمريكية " كولن باول ", للمنطقه لدعم استحقاقات المرحلة, إذ يبدو أن حظ الصحوة الاسلامية من هذه الاستحقاقات دفع الضريبة الكاملة لتمرير المخطط السلطوي الساعي لاجهاض القضية الفلسطينية وعلى رأسها مسألتي اللاجئين والأقصى المبارك.

3- وهذه الحملة ليست الأولى فهي مبرمجة ومخططة وتتصاعد وتيرتها بين كل حملة واخرى , وقد كشفت وسائل الاعلام أن المؤسسة الاسرائيلية تخطط لاعتقال العديد من قيادات الحركة او لاخراجها عن القانون ووضعها في دائرة الارهاب .

4- والحركة الاسلامية إذ تدرك يقينا أن حملة الرسالات يتحملون أعباء الطريق فانها تدرك يقينا أن هذه زوبعة في فنجان ولن تثني هذه الحملة الحركة عن راسلتها ومبادئها وقناعاتها, ونحن على يقين أن افتعال الاحداث بشكل متتال يكشف سوأة المؤسسة الاسرائيلية التي أطلقت على حملتها (حملة النمل) ليتأكد بعد حين سراب جهودها وضبابية قراراتها ومدى ارتباط هذه المؤسسة باللعبة الدولية .

5- ويلاحظ في المرحلة الأخيرة أن المؤسسة الاسرائيلية تطارد الشيخ " رائد صلاح " وتلاحقه بشكل شخصي ووصلت ذروة سقوطها الإخلاقي لما اعتقلت الشيخ وهو في المستشفى عند والده ... وهذه الحملة المبرمجة ضد شخص الشيخ رائد, تحظى باهتمام مطلق من قبل المؤسسة الاسرائيلية وزبانيتها .

6- ويتزامن هذا الهجوم الأرعن مع الحملة التربوية التي تقوم بها مؤسسة "مسلمات من أجل الأقصى" هذا اليوم لتعميق الصلة والعلاقة مع المسجد الاقصى المبارك ومقدساتنا الاسلامية، إذ تطمع هذه الحكومة باغلاق ملف الاقصى, وتحقيق حلمهم الوردي – النرجسي الزاعم بانشاء هيكلهم المزعوم على ارض المسجد الأقصى المبارك .

7- وعلى هذا فالحركة الاسلامية إذ ترى في هذه الحملة الغبية والظالمة سحابة صيف سرعان ما ستنجلي , فانها تدعو جماهيرها الى ما يلي :

ندعو الائمة والوعاظ بعد صلاة العشاء لتناول هذا الموضوع وبيان الحملة الظالمة على الحركة الاسلامية وقايدتها وأبنائها .

ندعو أهلنا الاحباب للمشاركة في التظاهرات التي ستخرج من المساجدبعد صلاة الجمعة في قرانا ومدننا.

ندعو أهلنا وكافة التيارات السياسية للمشاركة في المظاهرة التي ستجري في مدينة ام الفحم وذلك يوم السبت الموافق 18-5-2003 والتي ستنطلق في تمام الساعة الثالثة من مجمع ابو عبيدة .

{ "... والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون ..." }

الله اكبر ولله الحمد

مخضرما، تصريحًا من نوع "الشيخ رائد هو الزعيم الوحيد اليوم بين الجمهور العربي".